وسائل الإعلام وإعادة إنتاج السلطة

روجي فولر

ترجمة : محمد خطابي

تقديم:

هذه الدراسة مقتطفة من كتاب **(مقاربات للخطاب،والشعرية، والتحليل النفسي)** الصادر عن منشورات **جون بنيامين سنة 1987.** ويندرج من الناحية التصنيفية في مبحث "النظرية النقدية"، ومن حيث المقاربة المنهجية في "اللسانيات النقدية". عنوان مقالة **روجي فولر** هو :**"إسهام وسائل الإعلام في إعادة إنتاج السلطة". (ص.ص. 67-80).**

يضم الكتاب دراسات توزعتها ثلاثة أقسام:

1. **الخطاب والسلطة.(**مدخل حرره تون أ فان ديجك؛ وأربع دراسات لكل من : طوف سكوتناب كانكا، و جيل سيدل، و روجي فولر، و فان ديجك**).**
2. **مقاربات لشعرية القصيدة الغنائية .(**اهم فيه كل من : ميريام دياز-ديوكاريتز (التقديم)، و إيريس م. زافالا، و رينر كريبل، و ماريو ألليناي، و دوفي فوكّيما)ز
3. **اللغة والجنون:الجنون في اللغة .**(أسهم فيه هارلي صونّ (التقديم)، و بينت روزينباوم، و أن طوان مويج، و هارلي صونّ بدراسة مثيرة عنوانها الأدب البلْسَمُ Literacure: الجنون والأدب؛ التحليل النفسي والنقد الأدبي.**).**

الترجمة

إن غايتي من هذه الدراسة هي أن أقدم لك ما أعتبره طريقة ناجعة في تحليل الخطاب الموجه إلى العموم أسميها اللسانيات النقدية (Chilton 1985; Fowler, Hodge, Kress and Trew 1979)**.** على أن هذه الدراسة تطبيقية ومنهجية، لا نظرية**.**

فيما يخص الجانب النظري تبنيت وجهة مألوفة لا خلاف فيها، فيما أظن، وهي غنية عن الشرح والتفصيل. وقبل هذا وذاك سأقدم اقتراحات واضحة تخص مواضيع **التمثيل والإعلام والسلطة.**

التمثيل: لا وجود لشيء اسمه التمثيل المحايد للواقع، ذلك أن الأحداث والعمليات، والأشياء، والناس تقدم لنا دائما عبر وسيط ولا يتعلق الأمر بالموضوعية من ناحية، والانحياز من ناحية أخرى فحسفبي إنجلترا يلاحظ تذمر مستمر من التحيز والتزييف اللذين تمارسهما الصحافة والتلفزة في معالجة الأخبار، وهو تظلم له ما يسوغه . وعلى الرغم من اختلاف زوايا التصوير، واختلاف التوضيب فإن الفضاء والوقت المخولين للمعلقين يخفف قسطا مهما من التحريف؛ أما الموضوعية المطلقة فغير قابلة للتحقق.المثال الحي على هذا هو تغطية التلفزة لإضراب عمال المناجم. فقد زُعم –وهذا في اعتقادي صائب- أن البي. بي. سي. كانت منحازة في تغطيتها، إذ وضبت الشريط المتضمن أخبارهم توضيبا جعلهم معتدين وجعل رجال الشرطة مدافعين عن أنفسهم أو محاصَرين . والحاصل أن الشرطة غالبا ما تهاجم العمال المضربين بعنف لا داعي له، ومن المؤكد أنْ لو قُدمت صورة أشمل –ولو كانت في غير صالح الشرطة -لكان ذلك منصفا . ومع ذلك، فما أود قوله هو أن التمثيل، سواء أتم في الفيلم أم في اللغة أم في أي وسيط آخر، يتجاوز مسألة الإنصاف والصدق أو الكذب : إنه دائما وأبدا عملية **بناء**فللوسيط بنيته الخاصة المشبعة بالقيم السائرة، بحيث يخضع التمثيل لعملية تصفية عبر شبكة من الدلالة. ولا ريب في أن الدلالة ليست "طبيعية": إنها وظيفة بنية اجتماعية واقتصادية ومؤسسية(1).

أود الإشارة -فضلا على هذا إلى أن الوسيط لا يعكس المجتمع فحسب، وإنما يؤثر فيه أيضا . فاللغة –بمعناها المحور في هذا البحث - **ممارسة اجتماعية** تتجلى إحدى أهم وظائفها في ممارسة التأثير قصد الحفاظ على العلاقات الاجتماعية والمؤسسية وتطويرها؛ وهي تمارس ذلك التأثير من خلال عدد متنوع من الإواليات، غير أن أهم إوالية تستأثر باهتمامنا هي عملية التمفصل الآلي المستمر للإيديولوجيا.

مكانة وسائل الإعلام : نقول بإيجاز إننا لا نتحدث هنا عن المواد والبنيات الفعلية للتمثيل فحسب، وإنما نتحدث أيضا عن المؤسسات السياسية والاقتصادية التي تتحكم في الكتب، والجرائد، والعروض التلفزية، الخ ... وتنشرأهاد الإشارة بالضبط إلى ما هو واضح حتى الآن: كل شركة نشر، وشركة تلفزية، وهلمجرا جهازٌ اقتصادي خاص تربطه صلات مالية وسياسية محددة مع الحكومة

والتوطيس هناك من مثال أوضح من الصناعة التلفزية البريطانية التي تنقسم إلى قطبين متعارضين : البي. بي. سي ناحية، وهي جهاز عمومي يعتمد على محصول الضريبة، ومن ناحية ثانية سلطة البث المستقلة، وهي فيدرالية من الشركات التجارية تحصّل دخلها من الإشهار . فلكل من هاتين المؤسستين دور اقتصادي وسياسي محدد، ولا غرابة إن كان خطابهما البصري واللغوي في خدمة ذاك الدور.

تحتل وسائل الإعلام مكانة بارزة في نظام اجتماعي واقتصاد ي مبدأه المركزي هو عدم تكافؤ الفرص، والمال، والتعليم، والنفوذ ..الخ، وتتمتع بمكانة امتيازية تتجلى في أن مهمتها المعلنة هي نشر الخطاب العمومي المتصل بالمجتمع والعالم . فالخطاب نتاجها وأداتها في الوقت نفسه، ومن خلاله تحتفظ بمكانتها في النظام الاقتصادي، ومن ثم تحافظ على النظام. كيف يتم ذلك؟ تجعل الجرائد الجمهور يسبح في اللغة، وعلى هذا النحو تتخذ الإيديولوجيا وسيلة لاختراقنا . وتكمن إحدى وظائف هذه العملية في إنشاء أو تكوين، أو إعادة إنشاء، أو إنتاج مقولات مجردة من قبيل السلطة، والنفوذ، والميز، والقهر.

وبناء عليه ليس التمثيل ترجمة موضوعية للوقائع الاجتماعية، وإنما هو عملية تكوين واهتمام ذاتي، على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

ربطت في مطلع هذه الدراسة بين الموضوعية والانحياز، وبين قضايا التوضيب والانتقاء، وقضايا المادة المعروضة ومن يخوَّل حق التحدث يتضح الآن أن لهذه الاعتبارات تأثيرا مباشرا في إعادة إنتاج السلطة؛ فإذا تأملنا مسألة الفضاء وحيز العمود الصحافي اتضح لنا أن أغلبية السكان محرومون من الوصول إلى وسائل الإعلام، ولا يستطيعون التعبير عن آرائهم إلا حين استضافتهم واستجوابهم، ونادرا ما يحدث ذلك . هناك إذن فرق شاسع بين الامتياز الذي تحظى به وسائل الإعلام، متجليا في التعليق المستمر المعتبَر والمجهول، ووضعية الفرد باعتباره صوتا نادرا مؤطَّرا ومحتوى . فطريقة التنظيم هذه غير متوازنة بتاتا، ومن ثم تعد نموذجا من نماذج علاقة التفاوت في السلطة التي تنشئها وسائل الإعلام.

ولكن بذلك، تجاوز قضية المحتوى هذه، أي من يتكلم؟ وما هي المواضيع المغطاة؟ ..الخ، على الرغم من أهميتها، ذلك أن أهم إوالية في تكوين إيديولوجيا السلطة هي النسيج المفصَّل للغة نفسها، أي أن كيفية القول لا تقل أهمية عما يقال . وقد برهنا على هذا الأمر في كتابنا "اللغة والمراقبة"(2)، أي أن أنساق الإيديولوجيا أو النظرية والاعتقاد تتمفصل بطريقة سرية ومستمرة وغير مباشرة بوساطة التفاصيل المتنامية للبنية اللغوية.إذا نظرنا إلى مفردات اللغة سهل علينا فهم هذا المطلب . إن مفردات لغة ما، أو تلك المجموعة الفرعية التي يعرفها فرد م ا، ليست لائحة من كلمات ذات معان طبيعية

فحسب وهذا هو الانطباع الذي ينشأ من تصفح القاموس - وإنما هي أيضا نسق تصنيفي لأفكار وتجارب مجتمع ما. وتختلف هذه الأنساق من ثقافة إلى أخرى، كما يعلم ذلك من تصدى للترجمة من لغة إلى أخرى، أو بذل جهدا ليشرح بلغته الخاصة شيئ ا ما لشخص ذي خلفية اجتماعية مغايرة . فالمفردات تشَفّر الإيديولوجيا وأنساق الاعتقادات المتعلقة بالطرق التي نظّم بها العالم . وإن شئت دليلا على ذلك فارجع إلى Fowler 1984, 1986 و ;Whorf 1956 و Halliday 1971.

على أن أحد اكتشافات اللسانيات النقدية يتمثل في أن اللغة لا تصوغ التجربة عبر المفردات فحسب؛ فكل خاصية، تركيبية كانت أو معجمية، أو صوتا أو كتابة، لها أهميتها من الناحية الإيديولوجية. والواقع أن كل جزء من الخطاب يعتبر بنية متعددة المستويات، وتتضافر كل المستويات اللغوية لإعطاء المحتوى القضوي شكلا سيميوطيقيا مخصوصا.

لا أستطيع توثيق هذا الزعم في هذه الدراسة القصيرة، لكن يمكن الرجوع لمن شاء ذلك - إلى عدد من التحليلات التي اهتمت بمختلف الخاصيات اللغوية مبرهنة على هذا الواقع(3).

يجب أن أشير، قبل الانتقال من هذه المقدمة المنهجية الموجزة إلى موضوع إعادة إنتاج السلطة ، إلى ملاحظة شديدة الأهمية . تحلل اللسانيات النقدية الأشكال اللغوية، وتعتبر هذه الأخيرة عناصر موضوعية (مجردة) :الأصوات، والتراكيب، والمفردات،الخ . غير أن غايتنا من تحليل الأشكال غاية تأويلية تسند الوظائف الاجتماعية إلى البنيات اللغوية، ولأن هذا الإسناد يتطل ب الاستعانة بوقائع غير لغوية، أي بوقائع اجتماعية واقتصادية وتاريخية .الخ، فهو ليس عملية موضوعية (4). وهكذا تنتقل اللسانيات النقدية من اللسانيات إلى التداوليات . ويجب أن لا يظن أن اللسانيات النقدية ضرب من التحليل يمكن تطبيقه آليا بحيث يعطي ناتجا آليا ونهائيا : ذلك لأن العلاقة بين البنية والوظيفة ليست قارة، وهذا ما يحتم على المحلل النقدي أن تكون معرفته عن سياق الخطاب جيدة في حال إسناده، عن يقين، وظائف إلى أشكال.

قدمت في بحث سابق (5) تحليلا يوضح جيدا كيف توسِّط الصحافة علاقات اللامساواة في السلطة. ففي نوفمبر 1977 نشر مقال في "الصانداي طايمس" يعالج مدى كفاية الخدمات التي تقدمها المستشفيات البريطانية. وعلى خلاف ما ادعاه وزير الصحة أن أعداد المرضى المنتظرين دورهم لإجراء العمليات الجراحية في تناقص، وجدت المجلة أن عددا من المرضى بلغ انتظارهم إجراء عمليات استعجالية زمناغير معقول . من الواضح أن غاية المقال، وهو يناقش ما قاله وزير الصحة، هي توثيق هذه الوضعية غير المرضية وإدانتها . وبهذا المعنى كانت "الصانداي طايمس" "مناصرة" للمرضى منددة

بالنقص الملحوظ في تجهيزات الاستشفاء الجراحي بيد أن الخطاب العلني، كما يحدث غالبا في الخ طاب العمومي، تنقصه دلالة وسيط التمثيل كما هي مبنينة في النص . فخطاب الطبيب الجـراح، وخطـاب كاتب المقال خطابان سلطويان قطعا . في الواقع الاجتماعي لبريطانيا المعاصرة، ليست للمرضى الراقدين في المستشفيات إلا سلطة ضئيلة على مراقبة الاستشفاء لأنهم يقعون كلية تحت سـلط ة المـسئولين في المستشفى والأطباء الاختصاصيين، وأخيرا تحت سلطة السياسات الاقتصادية للحكومـة، لا ريـب في ذلك. لا جدال في أن "الصانداي طايمس" كانت ترغب في إدانة عواقب هذه الوضعية على المرضـى، ولكن اللغة، في الواقع، تشتغل لإعادة إنتاج تلك الوضعية، وهذا أمر بيَّنتُ ه من خلال التعْدِية والتصنيف المعجمي للمشاركين. ففي التعدية تشْغَل الإحالاتُ إلى السلطات الصحية ومـسئولي المستـشفى دورَ الفاعل باستمرار، بينما يشغل المرضى -على وجه التقريب - موقع الضحية معيّنا الأفعـال (العنيفـة) الواقعة عليهم في غالب الأحيان. ونجد في التصنيف المعجمي كذلك اختلافات لافتة للنظر بين الطـرق التي أحيل بها إلى الأطباء والسلطات الأخرى من ناحية، وإلى المرضى من ناحية ثانية. بيـان ذلـك أن المجموعة الأولى يسمى أفرادها بأسمائهم الشخصية أو بما يدل على رتبهم على الأقل، بينمـا المجموعـة الثانية مجهولة [أغفلت أسماؤها]، وأُطلقت على أفرادها تسميات عامة غير إنسانية : "الحالة" مثلا. وعلى هذا النحو تعيد "الصانداي طايمس" إنتاج وقف المجتمع السلطةَ على المـسئولين في المؤسـسات الصحية والسلبيةَ والمجهولية [ن جاز التعبير] على المرضى. وعلى الرغم من أن الجريدة تدين الـنقص الحاصل في التجهيزات الجراحية، فإنها أخفقت في انتقاد "مواقف" "البداهة" إزاء هذا التفاضل السلطوي الذي يضفي الشرعية على نقص التجهيز هذا.

هناك انشغال يؤسف له لدى الحكومة ووسائل الإعلام في بريطانيا اليوم بالسلطة، والتهميش، والقهر المسلط على أفراد عدد من تشكيلات المجتمع. أدوات هذه العمليات هي الأدوات المتوقعـة : التشريع (ضد نقابات العمال، مثلا)، وتقوية الشرطة (بزيد من التسلح، والتحركات عـبر المنـاطق)، واحتواء المهنيين (لأطباء والمدرسون، مثلا)، والإضعاف الاقتصادي لعدد من المجموعات بسبب البطالة (لشباب، والأقليات الإ ثنية، مثلا). التأثير في معتقدات الناس بإجراءات إيديولوجية . وفي هذا الإجراء الأخير توظف وسائل الإعلام إمكانياتها . على أن مساهمتها، كما هو منتظر، صريحة وضمنية، أما أنـا فتهمني مساهمتها الضمنية بالدرجة الأولى تتعلق المساهمة الصريحة بطرق منـها التأكيـد، والحكـم ، والالتباس، كما حدث حين طالبت جريدة "الصان" يوم 30 شتنبر 1985 بإنزال أشد العقوبات بالمدانين بأعمال شغب عنيف، طوال يوم 28 شتنبر إثر إطلاق الشرطة الرصاص على أم رجل زنجي مطلـوب

لدى العدالة. أما المساهمة الضمنية فهي البنية المعتادة لخطاب "الصان" ومثال ذلك الطـ رق التي تُـشفِّر بها مفاهيم الأحكام المسبقة من قبيل "الدهماء" و "الشغب" و "الحُمْر".

أود أن أنظر الآن نظرة مفصلة في مثال آخر من عمليات تشديد المراقبة على مجموعة بئيـسة، أعني الشواذ. يتعلق الأمر هنا بتيسر وسائل منع الحمل والخدمة الطبية لمن هن دون السادسة عـ شرة (السن القانونية لممارسة الجنس في بريطانيا). ففي شهر دجنبر من سـنة 1984 استـصدرت الـسيدة "فيكتوريا جِبْليك" حكما لفائدتها من محكمة الاستئناف يقضي بأن الطبيـب لا يمكنـه –في هـذه الحالة- إرشاد أو معالجة من هن دون السادسة عشرة ما لم يوافق أولياء أمـرهن، أو كانـت الحالـة استعجالية. وقد أحرج هذا القرار الأطباء لأنه يتعارض مع تقليد يقضي بمعالجة المرضـى كلـهم دون تمييز. وفي شهر فبراير 1985 نصحت الهيئة العامة للأطباء (الهيئة المهنية للأطباء) أعضاءها بأن يـسلكوا وفق هذا القرار، وتركت لهم مخرجا إذ لم تحدد المقصود "بالاستعجال". هذا وأوردت الصحف إجـراء الهيئة العامة للأطباء في العناوين الآتية:

1-الهيئة العامة للأطباء تعدل قوانين منع الحمل بالنسبة لمن هن دون السادسة عشرة. (الكارديان).

2-الأطباء يصوغون توجيهات حول وسائل منع الحمل بالنسبة لمـن هـن دون الـسادسة عـشرة . (الطايمس).

3-الأطباء يحظرون وسائل منع الحمل على من هن دون السادسة عشرة. (الدايلي تلغراف).

4-الأطباء يحظرون وسائل منع الحمل. (التلغراف).

5-لأطباء يحذرون: لا تصفوا وسائل منع الحمل للفتيات. (الدايلي إكسبريس).

6-غموض حكيم. (الدايلي مايل، وهي تحيل إلى الحكمة من عدم تحديد "الاستعجال").

نلاحظ تنوعا لافتا فيما يخص الطرق التي قُدمت بها بنيات السلطة في هذه العناوين : كيـف عومل المشاركون؟ وكيف عبر عن التقنين الذي يربط بينهم؟ إن "الكارديان" هي الأقل إنسانية، فـلا هي أشارت إلى الأطباء الذين تعنيهم قوانين الهيئة العامة للأطباء، ولا إلى الفتيـ ـات اللائي حرمن مـن وسيلة منع الحمل . انتبه إلى أن عبارة "وسائل منع الحمل لمن هن دون السادسة عشرة " لا تغلق الباب على الإمكان. ويصدق الافتراض نفسه على (2) عنوان "الطايمس" المقوَى بحرف الاسـتفادة for [بالنسبة لـ...]، وبتعيين المستفيد المحتمل بوساطة التعبير "من هن دون السادسة عشرة". ولا شـك في أن "التوجيهات" أشد ترخيصا من "القوانين". لكن العنوان (2) أكثر وضوحا، ومن ثم أشد حزما فيما يخص سلسلة السلطة، فهو يشير إلى أن الأطباء سمحوا لمن هن دون السادسة عـشرة باسـتعمال

وسائل منع الحمل، لكن بتوجيهات من سلطة أعلى غير محددة؛ وقد تم تشديد هذه السلطة بوساطة الجملة الأولى في مقال "الطايمس": أُخبر الأطباء يوم أمس أنه يجب أن لا ..."؛ وانظر في المقال أيضا صيغ "يجب"، "يجب أن لا،"وكذا الكلمات الدالة على السلطة : "ترخيص" (مرتان) و "تقنين" و "موافقة". أما صحيفة "الإكسبريس" فهي أكثر الصحف المفحوصة هنا تشددا، وهذا يناسب اليمين المتطرف. لا الناهية تصبح موضوعا فاحتلت رأس الجملة؛ فالفعل "حذر" يعني ضمنيا أن لأحد ما سلطة إيقاع العقوبة بمن لم يخضع للتحذير . (وتوضح "التلغراف" أن "الأطباء الذين لا يمتثلون لتوجيهات الهيئة يعرضون أنفسهم للمثول أمام مجلسها التأديبي الذي له سلطة ردعهم وطردهم أو تشطيب أسمائهم من قائمة الأطباء "). ويتجلى التهديد في الجملة الأولى من "الإكسبريس": "أُخبر الأطباء ، يوم أمس، بأن يمتثلوا للأوامر الخاصة بحظر وسائل منع الحمل على ا لفتيات دون السادسة عشرة، ما لم يوافق الوالدان ". لاحظ قائمة التعبير العامي المتسقة مع النغمة الشفوية للعنوان، عن طريق الشعور المضاعف بوجود سلطة رادعة.

افترضت العناوين، حتى الآن، تراتب السلطة في ثلاثة مستويات، إلا أن هناك خمسة مستويات إن أدرجنا محكمة الاستئناف والوالدين المشار إليهم في النص:

1-محكمة الاستئناف، 2-الهيئة العامة للأطباء . 3- الوالدان، 5- الأطباء، 6- الفتيات دون السادسة عشرة.

لا ينبغي أن يفوتنا أن "التلغراف" لا تفرق بين المستويين 2 و 4 ، ومن ثم توحي بأن للأطباء (المستوى 4)سلطة مطلقة في هذا الباب ؛ وفي ذلك ورطة مقلقة للقراء الشباب الذين قد يشعرون بأن طبيب الأسرة شخص يحجم عن مساعدتهم . ولكن يمكن القول إيجابيا إن "التلغراف" على الأقل، وبخلاف "الإكسبريس"، لا تعير اهتماما لموقعة الأطباء في وضعية نفوذ أدنى (انظر ملاحظاتي أعلاه حول احتواء المهنيين).

وعلى العموم تنقل الصحف تفسيراتها لحكم الهيئة العامة للأطباء عبر شبكة من الافتراضات السُّلَّمية، وهو ما يمثل نموذجا تراتبيا متقنا لسلسلة السلطة الملائمة لهذا الأمر . إلا أن "الإكسبريس" وحدها هي المجادلة في دعمها للسلطة؛ أما الصحف الأخرى فتقبلها "بداهة". ويعتبر هذا القبول غير الانتقادي وغير المسوَّغ في صالح حكومة متسلطة.

يعني تراتب السلطة –ضمنيا- الفصل بين المجموعات الموزَّعة بينها السلطة بطريقة غير متساوية. اللغة أهم أداة في هذا الميز، وذلك باشتغالها بوساطة عمليات التصنيف المعجمي . تحذو

وسائل الإعلام البريطانيحذو الحكومة في توجسها خيفة من مجموعات (6) مثل السود، والشباب، ونقابات العمال، والمدرسين، وجمهور كرة القدم، والنساء، وأعضاء CND ؛مجموعات ينبغي أن تهمَّش وتُقهر لتجنيب الطبقات الحاكمة خطرها . وتكمن الاستراتيجية اللغوية في نعتها بألقاب خاصة ومحتقِرة، في غالبالأحيان، يتكرر استعمالها كبؤرة عناية لترسيخ المعنى : "نشالون"، "مشاغبون"، " الهوليكانس"، "هنود الغرب"، "المتظاهرون"، ..الخ. وتتوالد، في غالب الأحيان، تعابير متنوعة فيما يخص نفس صنف التعيين، وهذا إفراط معجمي، واحتياطي هائل من الكلمات في مجالات التجربة التي تشغل بال الثقافة (انظر الفصل 9 من هاليداي 1978). فقد لوحظ باستمرار أن في اللغة الانجليزية، على سبيل المثال، قدرا كبيرا من الكلمات المخصصة للمرأة أكثر من الرجل، ومعظم هذه الكلمات تحقيرية العموم، يغدو مثل هذا التصنيف للألقاب وصمة عار، وذلك بوضعه في سياقات سلبية بحيث تلصق بها مواقف سلبية. والأمر كله عبارة عن توليف بين الإشارة بالأصابع والألقاب.

تعتبر الممارسة الجنسية عند الفتيات هاجسا بذيئا في وسائل الإعلام، وتغدو حالة "جِبْليك"- ولا سيما إيحاؤها بوجود مشكلة تخص الصبايا ينبغي معالجتها -بؤرة لمواقف قمعية وتقوى الذات . لا غرو إن وجدنا في النصوص المتعلقة" وسائل منع الحمل على من هن دون السادسة عشرة " وفرة في التعابير المعيِّنة للشابات المعنيات، ولا غرو إن كانت هذه التعابير تخصِّص، عبثا وبطرق متميزة، الشابات إناثا وتبالغ في فتوتهن : دون السادسة عشرة (4 مرات)، فتيات دون السادسة عشرة (مرتان)، صبايا (مرة واحدة)، صبايا دون سن الفتيات (3 مرات)، فتاة (مرة واحدة)، صبايا (مرتان)، فتيات صغيرات (مرة واحدة)، فتيات قاصرات (مرة واحدة).

ويتضمن ما اقتطفناه من حكم الهيئة العامة للأطباء والتعليق عليه ما يلي:

طفلة، مريض، ابنة، فتاة دون السادسة عشرة، امرأة شابة (استعملت هذا التعبير الأخير امرأةٌ عضوة في الهيئة العامة للأطباء، وهي من معارضي التقنين المشار إليه).

ينبغي أن نوضح الآن ما حدث : النساء الشابات اللائي يبحثن عن وسائل منع الحمل، وقع تمييزهن لأغراض خاصة، ووُضعن في أسفل سلسلة العلاقات السلطوية، وقيل لهن ضمنيا، شأن الأطباء، "امتثلن للأوامر". وهكذا، تدعم الصحف، من حيث تدري أو لا تدري، العودة إلى القيم الفكتورية التي تعد بوضوح خاصية نظرية السيدة تاتشر [مارغريت، الوزيرة الأولى البريطانية السابقة، والمشهورة بلقب "المرأة الحديدية"] عن الأخلاق الاجتماعية.

قبيل انعقاد الجامعة الصيفية للنظرية النقدية حصلت على بعض المواد المرتبطة بهذه الدراسة، وهي توضح بكيفية جلية رأيي الذاهب إلى أن بنية الخطاب تعيد إنتاج العلاقات المهيمنة في السلطة . لم يكن لدي ما يكفي من الوقت في أوتريخت لمناقشة هذه المواد، أما الآن فلدي منه ما يكفي لمعالجتها هنا، بإيجاز، بطريقة الجداول (لكن للجدول نفسه معناه).

بتاريخ 16 ماي 1985 نشرت الحكومة "كتابا أبيض" يتضمن إدخال تعديلات على قانون النظام العام، أي تشريعا ضد **الفوضى** في الأماكن العمومية وقد لقيت هذه المسألة اهتما ما كبيرا بعد أحداث عنيفة وتخريبيةخارج المعامل، وفي الشوارع ومنصات المتفرجين " (دايلي إكسبريس 17 ماي 1985). ترى الحكومة في هذه الاضطرابات إجراما صريحا، وهو رأي ساندته وسائل الإعلام بحديثها المستمر عن "الشغب"، و "الدهماء"، و "العنف". أما **اليسار** فيرى أن هذه الروح التخريبية، والعنف تعبير عن امتعاض اجتماعي ناجم عن سياسات الحكومة التي أدت إلى البطالة وتدهور التعليم والخدمات الصحية.. الخ. ويجيب **اليمين** بضرورة توسيع سلطة الشرطة والمحاكم؛ بينما يرى **اليسار** في ذلك حجة على استفزازات الشرطة وعنفها، والتوظيف الخاطئ للمحاكم. (ليس إضراب عمال المناجم سنة 1984-1985 صراعا فقط داخل صناعة الفحم حول إقفال المناجم، وإنما هو، بشكل أعم، انعكاس للقضايا أعلاه). وبالفعل قدم **الكتاب الأبيض** اقتراحات تتوخى توسيع سلطات الشرطة، وتقوية التشريع في أربعة مجالات هي : جمهور كرة القدم، والمظاهرات، ونقابات العمال، والتحريض على الحقد العرقي . وقد لقيت الاقتراحات هذه تغطية واسعة في الصحافة يوم 17 ماي، وترحيبا من قبل الصحف على العموم؛ وتكشف العناوين الآتية العقلية التي صاغتها:

الكتاب الأبيض الخاص بالنظام العام: عناوين الصحف البريطانية الصادرة يوم 17 ماي 1985:

-الدايلي إكسبريس:

1-[الوزير] ابريتان يعلن الحرب على الكلاب المسعورة.

2- مرحى بكبح جماح الكلاب المسعورة.

-الدايلي مايل:

3- حملة ضد الدهماء والبلطجيين.

هجوم على البلطجة.

4- هذا بالضبط هو ما يريده الشعب.

-الدايلي سطار:

5- ابريتان يضع حدا للعنف.

- الدايلي تلغراف:

6- ابريتان يصدر قانونا للقضاء على الفتنة في مهدها.

ابريتان يصدر قانون محاربة الدهماء.

7- قوانين ضد الدهماء تمكن الشرطة من الكبح الوقائي للمظاهرات.

8- "دور سياسي" ممكن لمراقبة العمال المضربين.

9- النظام العام.

- إيسترن دايلي بريس:

10- سلطات جديدة للشرطة ضد الدهماء.

11- مراجعة النظام العام.

- الكارديان:

12ابريتان يمنح الشرطة حق منع المظاهرات ، الحكومةُ تهاجَم لأنها مصممة على منح الشرطة سلطات على المظاهرات.

13- الوزراء يسعون إلى توسيع سلطات الشرطة قصد محاربة العمال المضربين.

14- اقتراحات ابريتان تعني أن تتخذ الشرطة قرارات سياسية ضد العمال.

15- نظام اليوم، واليوم الذي يليه.

-الميرور:

16- كبح الدهماء.

17- ابريتان يعمل على سحق البلطجيين.

-الصان:

18- اقتراح سلطات جديدة للشرطة قصد كبح تجمعات العنف.

19- اقتراح سلطات جديدة لضبط العمال المضربين وجمهور كرة القدم.

20- ابريتان يرفض تهديدات العمال ويدافع عن اقتراحه.

21- حرية منظمة.

هناك نموذج جملي مهيمن في المقالات يمكن جدولته على النحو الآتي:

الفاعل	المحمول	ا لضحية
الشرطة، ابريتان، الحكومة، التشريع،القانون	حملة، تحطيم، معالجة، جُمَلُ البلطجة، التحكم في، ضبط الحدود، إدانة، كبح، القطع مع، تخطيط للقضاء على، تعلن الحرب على، أعداد محدودة، تدارك، ضرب، تنظيم، تحرك، ضبط الحدود، القضاء في المهد على، محاربة، توقع.	1) المتظاهرات، المتظاهرون، مظاهرات حاشدة، احتجاجات، مجموعات متظاهرة، العنف في المظاهرات، مظاهرات سلمية، اللقاءات في الهواء الطلق، مسيرات الشغب، مظاهرات عنصرية، الاحتجاجات. 2) مجانين كرة القدم، هوليكتر كرة القدم، الهوليكانز، بلطجة كروية، أجلاف كرة القدم. 3) أعداد المضربين، العمال، المضربون، جماهير العمال الحرفيين، تجمعات العمال المضربين، العمال المشاغبون. 4) الدهماء، عنف الدهماء، أهل الفتنة، البلطجة، قانون الدهماء، البلطجيون، تجمع عنيف.

هذا الجدول في حاجة إلى تعليق بسيط . ينبغي أن يفهم أن الكلمات الواردة في خانة "الفاعل" تتكرر، بحيث إن كلمتي "الشرطة" و "الحكومة" اكتسحتا خانة الفاعل في بنية التعدية في هذه النصوص، بينما احتلت الفئات المهمَّشة والمحارَبة خانة الضحية (انظر الصانداي طايمس: المقالة الدائرة حول المستشفيات). أما الأصناف 4،3،2،1 في خانة الضحية فتفسر نفسها بنفسها، وينسجم الإفراط المعجمي الملحوظ هنا مع معاملة الشابات في النصوص المتعلقة بوسائل منع الحمل. يتكون الصنف 4 (في خانة الضحية) من كلمات عامة مبالغ فيها، وهي مستعملة بكثرة في العناوين –باستثناء الكارديان- ويمكن أن تنطبق على أي فرد من أفراد 3،2،1؛ وبهذه الطريقة فإن جمعية النساء السلمية اكرينهام كامب، المشار إليها في مقال الإكسبريس، متضمنة في عبارة "الكلاب المسعورة" في العنوان.

وعلى هذا النحو فالفئات التي يستهدفها القانون المقترح يتم ميزها عن طريق الإفراط المعجمي أوّلا ثم بالإشارة المتكررة، وبالتالي هي من طينة واحدة، ووصمة عنف :"عِرق الـدهماء، كائنـات حيوانيـة شيطانية، Greenham Common, Grunwick . إضراب عمال المناجم، محاصرة "السفارة الليبية"، كـل هذا شيء واحد في نظر الإكسبريس، كما تكشف عن ذلك تلك اللائحة.

هناك أمر آخر إضافي يفصح عنه الجدول ألا وهو التناقض الحاصل في تهمة العنف: مهما كان مدى العنف الفعلي لدى الفئات التي يستهدفها القانون، فإنها معقودة في هذه النصوص باعتبارها ضحايا، لا فاعلين: ضحايا أعمال العنف، لا مرتكبيها. يضاف إلى هذا أن المحمولات الرابطة بين الشرطة والحكومة، والمتظاهرين، ومجانين كرة القدم، والعمال المضربين محمولات تتسم بعنف ملحوظ (تحطيم، ضرب)، بل محمولات حربية (هجوم، "شن الحرب على"، "محاربة").

يمكن أن تتخذ هذه الملاحظة الأخيرة منطلقا لتوسيع البحث وتعميقه. وقد علقت أعلاه على ما أوردته الصحف حول موضوعات الجراحة، ووسائل منع الحمل، والنظام العام. كما أنني لمحت عبر إحالات معدودة إلى أن النصوص ليست معزولة، وأن بعضها يحتوي بعضا. كل منها يتضمن فرقا مطلقا في السلطة بين الفئات الشعبية، والفئاتُ السفلى تعد دوما مصدر أزمة معقدة بالنسبة للفئات العليا. ونلاحظ عناصر مشتركة في الاقتراحات المتعددة للتغلب على الأزمات: استعمال القوة، والتشريع المقيِّد (وليس التغيير الاقتصادي ومجتمع الرحمة). وأخيرا رأينا أن اللغة العنيفة والعسكرية تستوطن النصوص. ولما كانت الفوكلاند نموذج معركة، فإن النموذج الصراعي ملائم للعلاقات الطبقية، ويعد هذا النموذج جزءا من صيغة "مناخ إيديولوجي". إن توسيعا بسيطا لتحليلنا سيرينا كم هي سائدة إيديولوجيا العنف والحرب هذه. ولعل الاكتفاء بسرد كل العناوين الواردة في صحيفة "الصان" يوم 17 ماي 1985 كفيل بتوضيح الأمر:

1- الوزير ابريتان يسعى إلى القضاء على البلطجيين.
2- قانون إضراب العمال معَدّ.
3- تحطيم أجلاف كرة القدم.
4- الشرطة تحصل على سلطات جديدة.
5- رؤية "دُوران" للقتل.
6- "ماكي تصفع المرضعات".
7- معركة ضد الجنس.

8- رجل دين يعفى عنه وهو متلبس بالجنس.

9- الزبدة الغالية.

تدور الأرقام من 1 إلى 4 حول اقتراحات النظام العام. أما ما ينبغي الانتباه إليه فهو لغة العبارات 5،6،7: "القتل"، "الصفع"، "معركة". ويبقى 8 و 9 خاليين من الإحالة إلى العنف، لكن هذا الأمر اعتباطي: أنا متأكد من أن دراسة اللغة المستعملة في نقل "حالات الجنس" واقتصاديات المترل ستضيف الشيء الكثير إلى الصورة الإيديولوجية التي بينتها في هذا البحث.

بتاريخ 17 أكتوبر 1985 نقض مجلس اللوردات –أعلى هيئة استئنافية في ابريطانيا- قرار محكمة الاستئناف الخاص بحظر وسائل منع الحمل على من هن دون السادسة عشرة، عن طريق السماح للأطباء بوصفها للشابات دون موافقة الوالدين.

1-هاليداي 1978.

2- Language and Control; Fowler, Hodge, Kress and Trew 1979 .

3-ينظر على سبيل المثال Fowler 1977 وكذا ; Fowler and al. 1979; Fowler and Marshall 1985 Chilton 1985; Van Dijk 1985 لا سيما المجلد الرابع. تجد "اللوائح المحصورة" للخصائص التي بدا أنها مطردة الأهمية في 'Fowler and al. 1979; Fowler 1981; Leach and Short 198.

4- ينظر Fowler 1984 5- Fowler 1985.

6- إنني آسف إذ أستعمل مفاهيم من قبيل "فئة" ، نساء" "هوليكانز كرة القدم"،الخ.. وهي مفاهيم من **إنشاء** الإيديولوجيا. وهكذا أخاف أن ينحو خطابي إلى إعادة إنتاج بدائل أحاول انتقادها.

صدر العدد الأول من مجلة " قراءات"